

## بهدهء

## «وُلدت، ولسوف أبعتُ بلشغياً»

## ناهض حنر

ودّع آلاف الأردنيين في بلدة السماكية (الكرك، جنوب الأردن)، أمس، مؤسس الحركة الشيوعية الأردنية، وأميينها، الدكتور يعقوب زيادين.

أعرف الدكتور يعقوب زيادين، منذ وقت لا أستطيع تحديده، أي أنني لا أعني، بالضبط، متى سمعت باسمه، لأول مرة، في طفولتي. وكان الأطباء المناضلون، مثل د. زيادين ود. منيف الرزاز، ود. عبد الرحمن شقير، قد اخترقوا وعي الأحياء الشعبية، ومثلوا، لدى الناس، قيمة جديدة للرجولة. تستحق التبجيل، بصفقتهم رموزاً للتفوق الأخلاقي. ويا للأسف أن المناضلين بعد حقبة الخمسينيات والستينيات، ظلوا حبيسي النادي السياسي، ما عدا استثناءات محدودة لم تستطع أن تقدم نفسها كمنادج أخلاقية مهيمنة.

عرفت، إذًا، وفي غيبش الوعي الطفولي، الدكتور زيادين، وعرفت أنه «شيوعي». فمن هو الشيوعي؟! إنه طبيب وانسان رؤوف ويعالج الفقراء مجاناً من دون أن يستعلي عليهم، بل إنه يصادقهم ويحدثهم، ويشجعهم، وهو وطني، ويدافع عن البلد، ويتحدى الحكومة، وعنده قدرات خارقة في الصمود أمام بطشها. وكان هذا هو الساحر في شخصية زيادين: الجمع بين تحدي الحكومة وصدافة الفقراء، بين العناد والصلابة إزاء الأقوياء، والرقّة والتسامح إزاء الضعفاء، وبين التميز المهني والاجتماعي واتقاد المشاعر الوطنية والشعبية.

كنا نسكن في حي وادي السرور على مقربة من جسر الحمام، ويليه شارع الملك طلال، حيث عيادة الدكتور زيادين التي طالما تشوّقت لزيارتها، وأنا أمر في الشارع، وأنظر، بمشاعر متأججة، إلى اليافاطة الصغيرة السوداء، وعليها اسم الدكتور. وقد دخلتها، بعد وقت طويل، العام 1977، حين ذهبت إلى الدكتور، أسلم عليه، وأرجو معالجاتي من آلام شديدة نجمت عن تعرضي للضرب بالبرح بالعصي أثناء اعتقاله.

كانت شمس الخريف تأتي من نافذة العيادة خفيفة بالكاد تضيء وجهه السمج، وكان عطوفاً معي كأب. شجعني وهون عليّ. وعندما شرحت له ما حدث معي قال: «الوحوش»... وكأنه تذكر، في لمحة واحدة، مقاطع من التعذيب الجسدي الذي عرفه في المعتقلات.

نموذج زيادين هو الذي شدني للاقترب المبكر من الشيوعيين. ولم يكن ذلك عن طريقه: ففي النصف الثاني من السبعينيات كان الحزب الشيوعي موجوداً في كل مكان. وفي مدرستي في أشرقية عمان (ثانوية حسن البرقاي) كان في صفّي، وحده، ثلاثة طلاب شيوعيين، منهم اثنان من «الجناح القومي»، وواحد من «الجناح اللينيني»!

وفي السنوات الطويلة لصداقة كان لها في قلبي، دائماً، ذلك الوهج الفريد، ظل زيادين (أبو خليل)، عندي، فوق كل اعتبار سياسي، وخارج الخلافات، وفوق المناقشة. فهو ليس، حسب، رقيقاً، وليس، حسب، قائداً شيوعياً مؤسساً، وإنما، قبل ذلك وبعده، زعيم وطني أردني، ما برح حسين باشا الطراونة (مؤسس الحركة الوطنية في

## «تسجيل هوقف»

بيسوى. نصيحة له: فليبتعد عن آل توتنجي (عائلة والدته)». أما المعارضون في زحلة، ورغم أن نياتهم أصفى تجاه نديم لتواصله المخاطرة بوحدة الحزب من خلال التغيير على صعيد القيادة، نحن حاربنا من أجل الرئيس ومن أجل أن يتوحد الحزب من جديد، فلماذا التغيير؟! كما يقول أحدهم.

الصراع بين الكتائبيين حالياً هو على من يحوز أكبر عدد من المندوبين (تنتخبهم الهيئة الناخبة ويمثلون إقليمهم في المؤتمر). يناظر مدير مكتب سامي، باتريك ريشا، على الاتصال بالشباب في الإقليم لـ«الحرقة»، كما يقول أحدهم. ويوضح: «ياكو يتصل كل أسبوع ليسال عن تطور أعداد المندوبين، خاصة في الإقليم غير الموالية لهم». أما نديم فيعمل على ترشيح فائض من المندوبين. يؤكد المصدر المقرب من نائب الأشرقية هذا الأمر، «لأنه، ببساطة، كلما ارتفع عدد المندوبين، تضطر إلى تنظيم انتخابات في الإقليم، فتريد فرصنا بالحصول على أكبر عدد من الموالين».

يتهم الكتائبي الكسرواني على هذه «اللعبة لأنهم لن يتمكنوا إلا من تسجيل هوقف». يبدو مقتنعاً بأنه بعد حزيران سيكون سامي هو رئيس الحزب، ويكشف أن الأخير يتواصل مع القدامى الذين تخلى عنهم سابقاً، واعداداً إياهم بأن يكونوا ضمن فريق عمله مستقبلاً. وفي هذا الإطار يقول أحد المرشحين إلى الانتخابات النيابية إن سامي وقف على خاطره في ما خصّ «طموحي في العهد الجديد». أما الرئيس الجميل فـ«سيتفرغ لإعادة تنظيم بيت المستقبل (مركز دراسات مختص بقضايا الشرق الأوسط ومستقبل العالم العربي ودور لبنان بعد الثورات العربية)». والأهم أن «عين» رئيس الكتائب ستكون على أمانة المجلس الوطني لهذه القوى، «لسحبها من بين يدي النائب السابق فارس سعيد».

بدأ سامي بالتواصل مع حزبيين قدامى ممن تخلى عنهم سابقاً



قرار مجلس بلدي هفبرك وبدء أعمال الحفر هن دون آباءم الإجراءات القانونية

المجلس البلدي، وفي مقدمهم نائب رئيس المجلس البلدي. أما العضو أمين مسعود، مثلاً، فقد حمل المحضر توقيعه رغم تغيبه عن الاجتماع، علماً بأن رئيس المجلس البلدي سيمون مرعب (مدير فرع أحد المصارف) لم يكتف بتجاهل كل تقارير الخبراء الجيولوجيين بقراره إنشاء البحيرة في منطقة جورة المعازين. مرج ريماء، ولم يكتف بغيره قرار بلدي، بل تعاقد مع أحد المقاولين لحفر البحيرة من دون الرجوع إلى المجلس ومن دون

والميمونة من جهة البقاع وقهمز من جهة كسروان وقربا من جهة جبيل. وفي البلدة آلاف المغاور وعشرات الكنائس القديمة والنقاط الأثرية والشلالات وغيرها من المزايا التي تحولها إلى واجهة مميزة للسياحة الداخلية والأجنبية في حال توفير البلدية حجر زاوية أساسياً لكل ما سبق. لكن يفترض باللاهئين خلف مصلحتهم مصارحة البلدة بحقيقة نياتهم، والبحث بهدهء عن مشروع متكامل لإنعاش السياحة: لا يلحق أولاً أي ضرر بالقطاع الزراعي الذي تضاعف إنتاجه عشرات المرات في السنوات القليلة الماضية، ويفيد ثانياً مجمل أبناء البلدة لا بعض المقربين من سعيد ورئيس المجلس البلدي فقط، وينمو ثالثاً بطريقة قانونية ومدروسة بدل أن يتوسع بشكله الفوضوي الحالي.

اجتماعاته بأهالي العاقورة، وخلص إلى تأكيد متابعته لكل قضية تطرح وفق القوانين المرعية الإجراء، مؤكداً انتظاره نتائج العملية القانونية التي أعلن الجميع قبولهم بها، في إشارة واضحة إلى الدعوى المقدمة من مالكي عقار مرج ريماء أمام مجلس شوري الدولة لإبطال قرار المجلس البلدي السابق ذكره. وفي إشارة إلى سعيد باعتباره السياسي المتدخل الوحيد في هذه القضية، ردد جعجع: «ولت الأيام التي كان فيها بعض الفرقاء من خارج المنطقة يتلاعبون بوضع العاقورة»، الأمر الذي يوحي باختيار جعجع توطيد علاقته بأهالي المنطقة على حساب علاقته بنائبهم السابق. في النتيجة، وفي انتظار كلمة القضاء، يقول بعض شباب العاقورة إن منطقة مرج ريماء سهل أخضر بين جبليين، يتوسط تنورين من جهة الشمال

الطقس في كيدية عائلية واضحة. ويتناقل هؤلاء صورة سعيد ورئيس المجلس البلدي عند رئيس الحكومة تمام سلام بوصفها «لدليلاً واضحاً على ضغط سعيد بشتى وسائل الأمانة العامة على وزارة الداخلية وقائمقامية المتن والنيابة العامة في جبل لبنان ومجلس شوري الدولة وغيرها من الإدارات الرسمية المعنية بوقف الجريمة المحدقة بهم»، علماً بأن حرص الأهالي على مصلحتهم دفعهم إلى تجاوز عصبيتهم السياسية، سواء العونية أو غيرها، واللجوء إلى معراب لتقنهم بأن رئيس حزب القوات سمير جعجع أقدر من العماد ميشال عون على قطع طريق سعيد إلى وزارتي العدل والداخلية، في ظل تمسك الأهالي حتى الآن، كما يقولون، بالحلول القانونية. وقد عرف جعجع كيف يستغل اللحظة، فتتالت

إجراء مناقصة وقض عروض ودراسة كلفة أعمال الحفر وتحديد كيفية رسو عملية التلزم على المقاول المقرب منه. في العاقورة، يتفاقم الغضب اليوم وخصوصاً في أوساط آل الهاشم، باعتبارهم أكثر المتضررين مما ستلحقه البحيرة الجديدة بأراضيهم. يقول هؤلاء إن مجلس الوزراء أصدر، بطلب من وزير الزراعة السابق حسين الحاج حسن، مرسوماً بإنشاء بركتين في العاقورة، الأولى في محلة المغر والثانية في محلة البربريسي. وقد شكل المرسوم انتصاراً لأهل العاقورة، لتكريسه نفوذهم في المناطق المتنازع على ملكيتها بين العاقورة والميمونة. إلا أن رئيس المجلس البلدي أثر استرضاء المقربين منه الذين يملكون عقارات البربريسي، فنقل البحيرة إلى منطقة جورة المعازين حيث الأراضي لآل الهاشم، متدزعاً بأحوال